Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

Analysis of the volume of loans and advances in local economic activity in Iraq

Amin Fahd Jaid[*a] , Haider Thajil Jawad[b]

a. Sawa Private University/ College of Health and Medical Technologies.
b. Al-Muthanna University/ College of Administration and Economics.

Abstract

This study examines the relationship between the size of loans granted by financial institutions on local economic activity in Iraq. The study aims to contribute valuable insights to policy makers and financial institutions in Iraq. These findings can guide strategies to enhance financial inclusion, stimulate economic growth, and promote a more vibrant local economy. The study was based on a hypothesis stating that there is an impact of loans granted by financial institutions on indicators of local economic activity in Iraq. The study adopted the descriptive and inferential analysis approach of economic indicators data in order to infer the impact of these loans and the extent to which their purpose is achieved and to analyze the impulse response, to determine the direction and strength of the relationship between the size of loans and economic activity. The study concluded that there is a disparity in the size of loans granted from one year to another due to political, security and global conditions that were reflected in the indicators of the local economy, and that their impact is not proportional to the size of loans granted by financial institutions. The results reveal a strong positive relationship between the size of loans disbursed by Iraqi banks and the overall performance of the local economy. Specifically, the credit granted is associated with an increase in the gross domestic product and an increase in employment rates. Therefore, financial institutions, headed by the Central Bank, should make amendments to the specifications of the loans granted, the parties receiving them, and the channels transmitting them, in order to achieve the greatest desired impact through these loans on economic activity in the country.

Information

Received:1 /3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

تحليل حجم القروض والسلف في النشاط الاقتصادي المحلي في العراق

امين فهد جايد*[a] ، حيدر ثجيل جواد[b]

a. جامعة ساوة الاهلية/ كلية التقنيات الصحية والطبية.
b. جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد.

المستخلص

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين حجم القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية في النشاط الاقتصادي المحلي في العراق. تهدف الدراسة إلى المساهمة برؤى قيمة لصانعي السياسات والمؤسسات المالية في العراق. ويمكن لهذه النتائج أن توجه استراتيجيات تعزيز الشمول المالي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز اقتصاد محلي أكثر حيوية. حيث استندت الدراسة الى فرضية تنص على وجود تأثير للقروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية في مؤشرات النشاط الاقتصادي المحلي في العراق, وقد اعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي والاستنباطي لبيانات المؤشرات الاقتصادية بهدف استنتاج اثر هذه القروض ومدى تحقيق الغرض منها وتحليل الاستجابة الاندفاعية، لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين حجم القروض والنشاط الاقتصادي, وقد توصلت الدراسة الى ان هناك تفاوت في حجم القروض الممنوحة من سنة لأخرى بسبب الظروف السياسية والامنية والعالمية التي انعكست على مؤشرات الاقتصاد المحلي, وان تأثيرها لا يتناسب مع حجم القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية, وتكشف النتائج عن وجود علاقة إيجابية قوية بين حجم القروض التي تصرفها البنوك العراقية والأداء العام للاقتصاد المحلي. وعلى وجه التحديد، ترتبط في الائتمان الممنوح بارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة بنسبة في معدلات التوظيف. لذا ينبغي على المؤسسات المالية وعلى رأسها البنك المركزي ان يجرى تعديلات لمواصفات القروض الممنوحة والاطراف المتلقية لها والقنوات الناقلة لها وذلك لتحقيق الاثر الاكبر المنشود من خلال هذه القروض في النشاط الاقتصادي في البلد.

* Corresponding author : E-mail addresses : haidar.thajel@mu.edu.iq.
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/848-853

المقدمة

يلعب القطاع المالي دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في أي دولة، والعراق ليس استثناءً. وفي هذا القطاع، يعد حجم القروض التي تقدمها المؤسسات المالية لمختلف الجهات الاقتصادية الفاعلة بمثابة مؤشر حيوي للوساطة المالية وتأثيرها المحتمل على النشاط الاقتصادي. يهدف هذا البحث إلى تحليل أهمية حجم القروض في دفع النشاط الاقتصادي في العراق، البلد الذي واجه تحديات وفرصاً فريدة في العقود الأخيرة.

شهد الاقتصاد العراقي تحولات كبيرة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتسمت بفترات من الصراع، وجهود إعادة الإعمار، وتقلبات في أسعار النفط العالمية. وبينما تسعى البلاد جاهدة لتنويع اقتصادها بما يتجاوز اعتمادها التقليدي على قطاع النفط، فإن دور النظام المالي في دعم هذا التحول يصبح ذا أهمية متزايدة. تخدم القروض، باعتبارها مكونات رئيسية للوساطة المالية، أغراضًا متعددة في المشهد الاقتصادي. فهي توفر رأس المال الأساسي للشركات لتوسيع عملياتها، والاستثمار في التقنيات الجديدة، وخلق فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، فهي تمكن الأفراد من تمويل المشتريات الكبرى، والاستثمار في التعليم، وتحسين نوعية حياتهم بشكل عام.

غالبًا ما يُعتبر حجم القروض في الاقتصاد مقياسًا للصحة والإمكانات الاقتصادية. ومن الممكن أن تؤدي بيئة الإقراض القوية إلى تحفيز الاستثمار والاستهلاك والنشاط الاقتصادي الشامل. وعلى العكس من ذلك، فإن القيود المفروضة على توافر الائتمان يمكن أن تعيق النمو وتحد من الفرص الاقتصادية. وفي سياق العراق، يعد فهم ديناميكيات أحجام القروض أمرًا بالغ الأهمية بشكل خاص نظرًا للظروف الاقتصادية الفريدة للبلاد وأهدافها التنموية.

يسعى هذا البحث إلى دراسة عدة جوانب رئيسية تتعلق بحجم القروض في العراق. أولاً، سوف يستكشف الاتجاهات التاريخية في أنماط الإقراض، وتحليل كيفية تطور حجم القروض والسلف مع مرور الوقت استجابة لمختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وسيوفر هذا المنظور التاريخي رؤى قيمة حول مرونة القطاع المالي في العراق وقدرته على التكيف.

ثانيا، ستبحث الدراسة في التوزيع القطاعي للقروض، وتقييم الصناعات والقطاعات الاقتصادية التي كانت المستفيدة الرئيسية من الائتمان. وسوف يلقي هذا التحليل الضوء على المواءمة بين تخصيص الائتمان وأهداف التنويع الاقتصادي في العراق، فضلا عن تحديد الفجوات أو الاختلالات المحتملة في توزيع الائتمان.

ثالثا، سيبحث البحث العلاقة بين حجم القروض ومؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف والتضخم. ومن خلال تحليل هذه الارتباطات، تهدف الدراسة إلى قياس تأثير التوسع الائتماني على النشاط الاقتصادي العام في العراق.

علاوة على ذلك، سوف يستكشف هذا البحث العوامل المختلفة التي تؤثر على حجم القروض في العراق. وقد تشمل هذه الأطر التنظيمية، وقرارات السياسة النقدية، والمنافسة في القطاع المصرفي، وممارسات تقييم المخاطر، والظروف الاقتصادية الأوسع. وسيكون فهم هذه المحددات حاسما بالنسبة لصناع السياسات والمؤسسات المالية في صياغة استراتيجيات لتحسين التدفقات الائتمانية في الاقتصاد.

كما ستتناول الدراسة التحديات والمعوقات التي قد تعيق نمو حجم القروض في العراق. ويمكن أن تتراوح هذه من نقاط الضعف المؤسسية وعدم تناسق المعلومات إلى المخاطر الجيوسياسية والشكوك الاقتصادية. وسيكون تحديد هذه العوائق أمرًا ضروريًا في تطوير التدخلات المستهدفة لتعزيز كفاءة وفعالية الوساطة المالية في البلاد.

وأخيرًا، سيجري هذا البحث مقارنات مع دول أخرى في المنطقة وفي مراحل مماثلة من التنمية الاقتصادية. سيوفر هذا التحليل المقارن معايير قيمة ويحتمل أن يسلط الضوء على أفضل الممارسات التي يمكن تكييفها مع السياق العراقي.

ومن خلال إجراء هذا التحليل الشامل لأهمية حجم القروض في النشاط الاقتصادي في العراق، يهدف هذا البحث إلى المساهمة في فهم أوسع لتنمية القطاع المالي في الاقتصادات الناشئة. لن تكون النتائج والأفكار الناتجة عن هذه الدراسة ذات قيمة للخطاب الأكاديمي فحسب، بل ستوفر أيضًا آثارًا عملية لصانعي السياسات والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في تشكيل المستقبل الاقتصادي للعراق.

مشكلة بحث:

واجه الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة في العقود الأخيرة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والعقوبات الاقتصادية، وتقلب أسعار النفط. وفي هذا السياق، يصبح فهم دور الوساطة المالية، وخاصة من خلال القروض، في تحفيز النشاط الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية. ومع ذلك، هناك نقص في البحث الشامل الذي يدرس العلاقة بين حجم القروض والنشاط الاقتصادي في العراق. تهدف هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال دراسة كيفية تأثير الاختلافات في أحجام القروض والسلف على قطاعات مختلفة من الاقتصاد العراقي، وكفاءة تخصيص الائتمان، والنمو الاقتصادي العام. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البحث إلى تحديد العوامل التي تؤثر على حجم القروض في العراق والمعوقات المحتملة التي قد تعيق توسيع الائتمان للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

أهمية البحث:

ولهذا البحث أهمية كبيرة لعدة أسباب. أولاً، يساهم في مجموعة محدودة من المؤلفات حول الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في العراق، مما يوفر رؤى قيمة لصانعي السياسات والمؤسسات المالية. ثانياً، من خلال تحليل تأثير أحجام القروض والسلف على مختلف القطاعات الاقتصادية، يمكن للدراسة أن توجه السياسات المستهدفة لتعزيز فعالية تخصيص الائتمان في تحفيز النشاط الاقتصادي. ثالثا، إن فهم العقبات التي تعترض التوسع الائتماني في العراق يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات للتغلب على هذه العوائق، مما قد يؤدي إلى زيادة الشمول المالي والتنمية الاقتصادية. وأخيرا، يمكن أن يكون هذا البحث بمثابة أساس للدراسات المقارنة مع الاقتصادات النامية الأخرى، وخاصة تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، مما يساهم في فهم أوسع للعلاقة بين التمويل والنمو في الأسواق الناشئة.

أهداف البحث:

الأهداف الرئيسية لهذا البحث هي:

1- تحليل الاتجاهات التاريخية في حجم القروض في العراق وارتباطها بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف والناتج القطاعي.
2- دراسة التوزيع القطاعي للقروض في العراق وتقييم آثارها التفاضلية على مختلف القطاعات الاقتصادية.
3- التعرف على العوامل الرئيسية المؤثرة على حجم القروض في العراق، بما في ذلك المتغيرات التنظيمية والمؤسسية والاقتصادية الكلية.
4- دراسة المعوقات المحتملة التي تعيق توسيع الائتمان للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي.
5- تقييم دور الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في تقديم القروض في العراق ومساهماتها النسبية في النشاط الاقتصادي.
6- وضع توصيات سياسية تهدف إلى تحسين تأثير القروض على النشاط الاقتصادي في العراق، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الاقتصادي والمؤسسي الفريد للبلاد.

وستوجه هذه الأهداف منهجية البحث والتحليل، مما يضمن إجراء فحص شامل لأهمية حجم القروض والسلف في النشاط الاقتصادي في العراق.

الاطار النظري

لقد كانت العلاقة بين الوساطة المالية، وخاصة من خلال القروض، والنشاط الاقتصادي، موضوع بحث مكثف في الأدبيات الاقتصادية. تتناول هذه المراجعة الأدبيات مجموعة المعرفة الحالية المتعلقة بأهمية أحجام القروض والسلف في دفع النشاط الاقتصادي، مع التركيز على الاقتصادات الناشئة، وحيثما أمكن، رؤى محددة في السياق العراقي.

أبرز العمل التأسيسي Schumpeter (1911) الدور الحاسم للوسطاء الماليين في تسهيل الابتكار التكنولوجي والتنمية الاقتصادية. وبناء على ذلك، قدم Goldsmith (1969) أدلة تجريبية تدعم العلاقة الإيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي عبر البلدان. وقد أرست هذه الدراسات الأساسية الأساس لأبحاث لاحقة تستكشف العلاقات المعقدة بين تنمية القطاع المالي والأداء الاقتصادي.

وفي سياق الاقتصادات النامية، اقترح McKinnon (1973) and Shaw (1973) أطروحة التحرير المالي، بحجة أن إزالة القيود المفروضة على الأنظمة المالية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة المدخرات والاستثمار، وفي نهاية المطاف النمو الاقتصادي. وكان لهذا المنظور تأثيره في تشكيل سياسات القطاع المالي في العديد من الأسواق الناشئة، بما في ذلك العراق.

بالتركيز على الدور المحدد للإقراض المصرفي، طور Bernanke and Blinder (1988) نموذجًا يوضح كيف يمكن للتغيرات في حجم القروض المصرفية أن تؤثر على إجمالي الطلب والإنتاج. وشدد عملهم على أهمية قناة الائتمان في نقل السياسة النقدية، وهو مفهوم ذو أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تهيمن عليها البنوك مثل العراق.

وقدم Levine (2005) مراجعة شاملة للأدبيات النظرية والتجريبية المتعلقة بالتمويل والنمو، وخلص إلى أن البلدان التي تتمتع بأنظمة مالية أفضل أداءً تميل إلى النمو بشكل أسرع. وشدد المؤلف على الوظائف المختلفة للأنظمة المالية، بما في ذلك تسهيل إدارة المخاطر، وتخصيص رأس المال، ومراقبة الاستثمارات، وتسهيل تبادل السلع والخدمات، وكلها تساهم في النمو الاقتصادي.

في السياق العراقي، درس الجعفري والشامي (2014) العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في العراق من عام 1990 إلى عام 2012. وقد وجدت دراستهم وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، مما يسلط الضوء على الأهمية المحتملة للوساطة المالية. - توسيع حجم القروض والسلف في تحفيز النشاط الاقتصادي.

بحث Choudhury et al (2018) تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق من عام 2003 إلى عام 2015، ووجد علاقة إيجابية ومعنوية. وشدد بحثهم على الحاجة إلى سياسات تشجع الإقراض المصرفي للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد لتعزيز النمو المستدام.

لقد تم استكشاف أهمية تخصيص الائتمان عبر القطاعات المختلفة من قبل العديد من الباحثين. Arcand et al (2015) وجد أن العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي تصبح سلبية عندما يصل الائتمان للقطاع الخاص إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى وجود عتبة قد لا يساهم بعدها المزيد من التعميق المالي في النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة ذات أهمية خاصة لواضعي السياسات في العراق عندما يدرسون استراتيجيات لتوسيع الائتمان مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

اختبر Beck et al. (2012) تأثيرات النمو التفاضلي لائتمان المؤسسات والأسر. أشارت نتائجهم إلى أن ائتمان المؤسسات يرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، في حين أن تأثير نمو ائتمان الأسر غير مهم. يعد هذا التمييز ضروريًا لفهم التأثير المحتمل للأنواع المختلفة من القروض على النشاط الاقتصادي في العراق.

لقد كان دور الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة محورًا للعديد من الدراسات. Ayyagari et al. (2016) استخدم بيانات على مستوى الشركات من 50 دولة لإظهار أن تحسين الوصول إلى التمويل يرتبط بزيادة نمو العمالة، وخاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. ونظراً لجهود العراق لتنويع اقتصاده وتعزيز تنمية القطاع الخاص، فإن فهم تأثير إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة على خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي له أهمية خاصة.

قام المالكي والشرع (2016) بتحليل العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وحددوا محدودية الوصول إلى التمويل باعتباره عائقًا كبيرًا أمام النمو. وسلطت دراستهم الضوء على الحاجة إلى سياسات مستهدفة لزيادة حجم القروض لهذا القطاع الحيوي من الاقتصاد.

لقد كانت العلاقة بين نمو الائتمان والاستقرار المالي موضوعاً مثيراً للقلق، وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. Jordà et al. (2013) درس العلاقة بين طفرات الائتمان والأزمات المالية، ووجد أن النمو الائتماني المفرط يمكن أن يؤدي إلى زيادة الهشاشة المالية. ويؤكد هذا البحث على أهمية التوسع الائتماني المتوازن والمستدام في العراق لتجنب عدم الاستقرار المالي المحتمل.

وقد بحث Cecchetti and Kharroubi (2012) في تأثير نمو القطاع المالي على نمو الإنتاجية، ووجدا أن القطاع المالي يمكن أن ينمو بشكل كبير للغاية مقارنة ببقية الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى مزاحمة النمو الاقتصادي الحقيقي. يسلط هذا البحث الضوء على الحاجة إلى إدارة حذرة لتطوير القطاع المالي في العراق للتأكد من أنه يكمل الأهداف الاقتصادية الأوسع ولا يعيقها.

وقد تم استكشاف دور الجودة المؤسسية في التوسط في العلاقة بين التمويل والنمو من قبل العديد من الباحثين. Law et al. (2013) وجد أن العلاقة بين التمويل والنمو تتوقف على مستوى الجودة المؤسسية، مع حدوث تأثير إيجابي للتمويل على النمو فقط بعد الوصول إلى عتبة معينة من التطوير المؤسسي. ولهذه النتيجة آثار مهمة بالنسبة للعراق، حيث قد يكون تعزيز الأطر المؤسسية أمرًا حاسمًا لتعظيم فوائد زيادة حجم القروض .

وفي سياق الاقتصادات الغنية بالنفط مثل العراق، سمرقندي وآخرون. (2014) درس العلاقة بين التمويل والنمو في لجنة مكونة من 52 دولة مصدرة للنفط. وتشير نتائجهم إلى وجود علاقة على شكل حرف U بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن التطور المالي قد يكون له تأثير سلبي على النمو في المراحل المبكرة ولكنه يصبح إيجابيا مع تطور النظام المالي بشكل أكبر. وتؤكد هذه العلاقة غير الخطية مدى تعقيد تنمية القطاع المالي في الاقتصادات الغنية بالموارد والحاجة إلى معايرة السياسات بعناية.

اكتسبت أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة. ديميرجوك كونت وآخرون. (2017) قدمت أدلة على أن الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة. وفي السياق العراقي، فإن توسيع نطاق الوصول إلى القروض والسلف، وخاصة للقطاعات السكانية المحرومة، يمكن أن يلعب دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

قام الشمري والحلاق (2016) بدراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق من عام 2004 إلى عام 2014، ووجدوا علاقة إيجابية. وشددت دراستهم على الحاجة إلى سياسات تعزز الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك القروض ، لدعم التنمية الاقتصادية.

لقد كان دور الخدمات المصرفية الإسلامية في تقديم القروض موضوعًا مثيرًا للاهتمام، خاصة في البلدان التي تضم عددًا كبيرًا من السكان المسلمين مثل العراق. وقد وجد Imam and Kpodar (2016) أنه على الرغم من القيود المفروضة على الإقراض القائم على الفائدة، فإن الخدمات المصرفية الإسلامية ترتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي. ويشير هذا البحث إلى أن الترويج للمنتجات المصرفية الإسلامية يمكن أن يكون استراتيجية فعالة لزيادة حجم القروض في العراق مع احترام التفضيلات الثقافية والدينية.

وقد بحث المحرمي ومورثي (2017) في كفاءة البنوك التقليدية والإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، ووجدا أن البنوك الإسلامية يمكن أن تكون بنفس كفاءة البنوك التقليدية في الوساطة في الأموال. يقدم هذا البحث نظرة ثاقبة للدور المحتمل للخدمات المصرفية الإسلامية في توسيع حجم القروض في النظام المالي العراقي.

تمت دراسة تأثير إصلاحات القطاع المالي على نمو الائتمان والنشاط الاقتصادي على نطاق واسع. Abiad et al. (2010) درس آثار التحرير المالي على النمو الاقتصادي عبر عينة كبيرة من البلدان، ووجد أن الإصلاحات ترتبط عمومًا بزيادة العمق المالي وكفاءة التخصيص. ومع ذلك، فقد أشاروا أيضاً إلى أن فوائد التحرير قد تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتحقق وأن الإصلاحات التكميلية في مجالات أخرى قد تكون ضرورية لتحقيق أقصى قدر من التأثير الإيجابي.

وفي السياق العراقي، قدم النصراوي (2002) وجهة نظر تاريخية حول تطور النظام المالي في العراق وعلاقته بالنمو الاقتصادي. وسلط الكاتب الضوء على التحديات التي واجهها القطاع المصرفي خلال فترات الصراع والعقوبات الاقتصادية، مؤكدا على ضرورة إجراء إصلاحات شاملة لتعزيز قدرة القطاع على دعم النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإقراض.

لقد تم استكشاف دور السياسات الحكومية في تشكيل أسواق الائتمان وتأثيرها على النشاط الاقتصادي من قبل العديد من الباحثين. لا بورتا وآخرون. (2002) فحص ملكية الحكومة للبنوك عبر البلدان، ووجد أن ارتفاع ملكية الحكومة يرتبط بتباطؤ التنمية المالية اللاحقة وانخفاض النمو الاقتصادي. ولهذا البحث آثار على القطاع المصرفي في العراق، حيث تستمر البنوك المملوكة للدولة في لعب دور مهم.

طور Stiglitz and Weiss (1981) نماذج نظرية تشرح تقنين الائتمان في الأسواق بمعلومات غير كاملة. وقد سلط عملهم الضوء على كيف يمكن أن يؤدي عدم تناسق المعلومات إلى تخصيص الائتمان دون المستوى الأمثل، حتى في غياب لوائح أسعار الفائدة. إن معالجة عيوب السوق هذه من خلال تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية وممارسات تقييم المخاطر يمكن أن تكون حاسمة لتوسيع حجم القروض في القطاع المالي في العراق.

وقد قام العديد من الباحثين بدراسة تأثير الصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط، على أسواق الائتمان والنشاط الاقتصادي في الاقتصادات المعتمدة على الموارد. ووجد Kurronen (2015) أن صدمات أسعار النفط يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نمو الائتمان في البلدان المصدرة للنفط، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الاستقرار الاقتصادي والنمو. ونظراً لاعتماد العراق الكبير على صادرات النفط، فإن فهم هذه الديناميكيات أمر ضروري لتطوير سياسات مالية واقتصادية مرنة.

وأخيرا، تمت دراسة دور سياسات البنك المركزي في التأثير على نمو الائتمان والنشاط الاقتصادي على نطاق واسع. وقد قام Bernanke and Gertler (1995) بفحص القناة الائتمانية لنقل السياسة النقدية، مع تسليط الضوء على كيف يمكن للتغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر على المعروض من القروض المصرفية، وبالتالي، على النشاط الاقتصادي. وفي السياق العراقي، يعد فهم آليات النقل هذه أمرًا بالغ الأهمية لتصميم سياسات نقدية فعالة تدعم النمو الائتماني المستدام والتنمية الاقتصادية.

وبالتالي، استكشفت هذه المراجعة الأدبية جوانب مختلفة من العلاقة بين حجم القروض والنشاط الاقتصادي، مستمدة رؤى من مجموعة متنوعة من الدراسات. وفي حين توفر الأدبيات الموجودة أساسًا نظريًا وتجريبيًا قويًا لفهم هذه العلاقة، لا تزال هناك حاجة لمزيد من البحث المركز على السياق العراقي. يمكن للدراسات المستقبلية

استكشاف القنوات المحددة التي من خلالها تؤثر أحجام القروض والسلف على قطاعات مختلفة من الاقتصاد العراقي، ودور العوامل المؤسسية في التوسط في هذه العلاقة، والمقايضات المحتملة بين التوسع الائتماني والاستقرار المالي في البيئة الاقتصادية الفريدة للعراق.

الجانب العملي

الجدول (1.1) مؤشرات الدراسة للمدة 2010 - 2022

السنة	حجم الاقراض	معدلات التوظيف	الناتج المحلي الاجمالي
2010	51.512	38.57	162.06
2011	59.376	38.68	217.33
2012	72.612	38.8	254.23
2013	83.618	39.01	273.59
2014	85.030	39.22	266.33
2015	77.285	39.26	194.68
2016	70.461	39.26	196.92
2017	65.604	39.26	212.67
2018	63.823	37.08	268.92
2019	67.322	37.39	276.16
2020	75.267	37.49	215.66
2021	80.615	39.5	301.15
2022	87.835	39.5	383.06

المصدر: - وزارة التخطيط, جهاز الاحصاء والتخطيط
- البنك المركزي العراقي

- حجم الإقراض: يمثل حجم القروض الصادرة بالمليارات
- معدلات التوظيف: النسبة المئوية للسكان العاملين.
- الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة.

1- العلاقة بين الإقراض والناتج المحلي الإجمالي

ومن عام 2010 إلى عام 2022، يُظهر حجم الإقراض في العراق اتجاهاً متزايداً بشكل عام، بدءاً من 51.512 مليار وحدة في عام 2010 ويصل إلى 87.835 مليار وحدة في عام 2022. ويشير هذا الارتفاع المطرد إلى توسع في توافر الائتمان على مر السنين، مما قد يدعم الأنشطة الاقتصادية و الاستثمارات.

وفي المقابل، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام خلال هذه الفترة، حيث بدأ عند 162.06 مليار وحدة في عام 2010 وارتفع إلى 383.06 مليار وحدة في عام 2022. ويتماشى هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع الزيادة في الإقراض، مما يشير إلى أن الوصول إلى الائتمان قد سهّل على الأرجح التوسع الاقتصادي والتنمية. داخل العراق.

2- التأثير على معدلات التوظيف

وتعكس معدلات التشغيل، التي ظلت مستقرة نسبياً عند حوالي 38-39% خلال معظم السنوات، وضعاً معتدلاً للعمالة. ولا يوجد نمط واضح يشير إلى وجود علاقة مباشرة بين حجم الإقراض ومعدلات التوظيف على المدى القصير استنادا إلى البيانات المقدمة. ومع ذلك، فإن الاستقرار في معدلات التوظيف وسط زيادة الناتج المحلي الإجمالي والإقراض يشير إلى أن عوامل أخرى، مثل السياسات الاقتصادية وديناميكيات الصناعة والاستقرار السياسي، تلعب أيضًا أدوارًا حاسمة في تشكيل سوق العمل.

الشكل (1) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

تحليل البيانات

يعرض الجدول المقدم بيانات حول حجم الإقراض ومعدلات التوظيف والناتج المحلي الإجمالي للعراق من عام 2010 إلى عام 2022. وتسمح هذه البيانات بإجراء تحليل شامل لكيفية تأثير الإقراض على كل من التوظيف والناتج الاقتصادي خلال هذه الفترة.

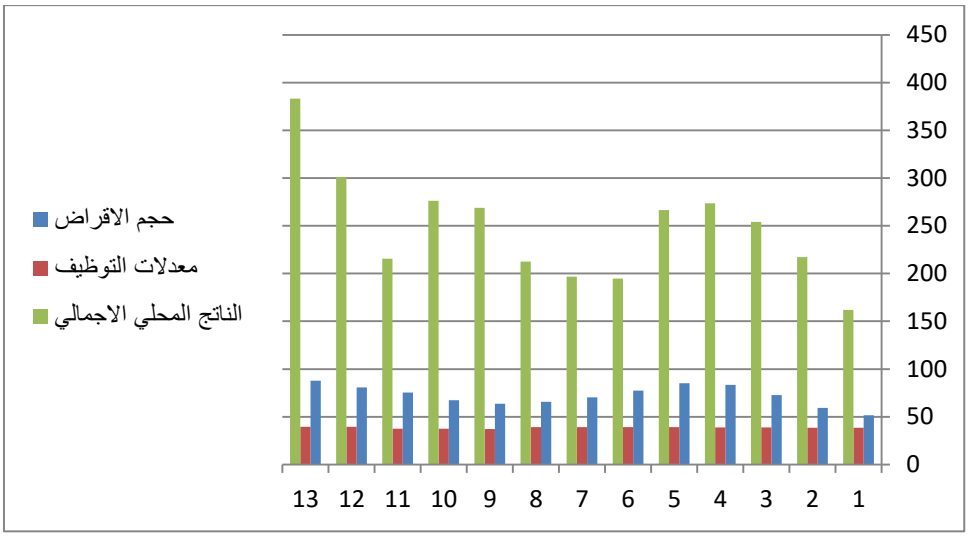

المصدر: برنامج الاكسل

3- الآثار الاقتصادية

- النمو الاقتصادي: يشير الارتباط الإيجابي بين الإقراض ونمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أن زيادة إمكانية الحصول على الائتمان قد عززت على الأرجح الأنشطة الاقتصادية، مثل الاستثمارات في البنية التحتية والأنشطة التجارية والإنفاق الاستهلاكي.

- التأثير القطاعي: يمكن أن تشمل القطاعات المستفيدة من زيادة الإقراض قطاعات البناء والتصنيع والخدمات، وهي قطاعات محورية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص العمل.

- اعتبارات السياسة: قد يحتاج صناع السياسات إلى تقييم ما إذا كان النمو في الإقراض يُترجم إلى نمو اقتصادي شامل يستفيد منه جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك معالجة عدم المساواة في الدخل والتفاوتات الإقليمية.

4- التحديات والفرص

- الاستدامة: لا يتطلب النمو الاقتصادي المستدام زيادة الإقراض فحسب، بل يتطلب أيضًا التخصيص الفعال للموارد، وتحسين الإنتاجية، وبيئة أعمال مواتية.

- ديناميكيات التوظيف: على الرغم من استقرار معدلات التوظيف، قد تكون هناك تحديات في خلق وظائف عالية الجودة تساهم في تعزيز المرونة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية على المدى الطويل.

5- آفاق المستقبل

وبالنظر إلى المستقبل، من المرجح أن يعتمد المسار الاقتصادي للعراق على قدرته على إدارة الصدمات الخارجية، وتنويع اقتصاده بما يتجاوز الاعتماد على النفط، وتحسين الحكم، وتعزيز رأس المال البشري. توفر البيانات المتعلقة بالإقراض والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف فهمًا أساسيًا ولكنها تتطلب أيضًا تحليلًا نوعيًا أعمق للكشف عن الديناميكيات الأساسية والآثار السياسية.

بالتالي، فإن البيانات المتعلقة بالإقراض ومعدلات التوظيف والناتج المحلي الإجمالي للعراق من عام 2010 إلى عام 2022 تسلط الضوء على فترة من النمو الاقتصادي مدعومة بزيادة الإقراض. ورغم أن الإقراض عزز توسع الناتج المحلي الإجمالي، فإن تأثيره المباشر على معدلات تشغيل العمالة يبدو أكثر دقة. وينبغي أن تستكشف التحليلات المستقبلية متغيرات وعوامل نوعية إضافية لتوفير فهم أكثر شمولاً للتنمية الاقتصادية في العراق ودور الإقراض في تشكيل مسارها.

❖ **الخلاصة**

في ضوء تحليل أهمية حجم القروض والسلف في النشاط الاقتصادي العراقي، يمكن استخلاص عدة استنتاجات وتوصيات هامة.

يتضح وجود علاقة إيجابية بين حجم الإقراض والنمو الاقتصادي، حيث يساهم زيادة الإقراض في تحفيز الاستثمار وتعزيز النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تأثير الإقراض على معدلات التوظيف يبدو أقل وضوحاً، مما يشير إلى الحاجة لسياسات مكملة لتحسين فرص العمل. لذا، نوصي بتبني استراتيجية شاملة لتعزيز فعالية الإقراض في دعم النمو الاقتصادي المستدام، تتضمن:

(1) تحسين آليات توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

(2) تطوير برامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز خلق فرص العمل.

(3) تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع المصرفي لضمان استقرار النظام المالي.

(4) تنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

(5) تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما نقترح إجراء دراسات مستقبلية لتقييم أثر هذه السياسات على المدى الطويل وتحديد العوامل الأخرى المؤثرة في العلاقة بين الإقراض والنمو الاقتصادي في العراق.

المصادر

Abiad, A., Detragiache, E., & Tressel, T. (2010). A new database of financial reforms. IMF Staff Papers, 57(2), 281-302.

Al-Jafari, M. K., & Alchami, M. (2014). Determinants of bank profitability: Evidence from Syria. Journal of Applied Finance and Banking, 4(1), 17-45.

Imam, P., & Kpodar, K. (2016). Islamic banking: Good for growth? Economic Modelling, 59, 387-401.

Jordà, Ò., Schularick, M., & Taylor, A. M. (2013). When credit bites back. Journal of Money, Credit and Banking, 45(s2), 3-28.

Kurronen, S. (2015). Financial sector in resource-dependent economies. Emerging Markets Review, 23, 208-229.

La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2002). Government ownership of banks. The Journal of Finance, 57(1), 265-301.

Law, S. H., Azman-Saini, W. N. W., & Ibrahim, M. H. (2013). Institutional quality thresholds and the finance–growth nexus. Journal of Banking & Finance, 37(12), 5373-5381.

Levine, R. (2005). Finance and growth: Theory and evidence. Handbook of Economic Growth, 1, 865-934.

McKinnon, R. I. (1973). Money and capital in economic development. Brookings Institution Press.

Samargandi, N., Fidrmuc, J., & Ghosh, S. (2014). Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia. Economic Modelling, 43, 267-278.

Schumpeter, J. A. (1911). The theory of economic development. Harvard University Press.

Shaw, E. S. (1973). Financial deepening in economic development. Oxford University Press.

Stiglitz, J. E., & Weiss, A. (1981). Credit rationing in markets with imperfect information. The American Economic Review, 71(3), 393-410.

Al-Maliki, S. K., & Alshara, M. N. (2016). The challenges of small and medium enterprises in Iraq. International Journal of Scientific & Engineering Research, 7(4), 1321-1324.

Al-Muharrami, S., & Murthy, Y. S. R. (2017). Islamic banking in the GCC: A comparative study. Review of Islamic Economics, 21(1), 83-96.

Alnasrawi, A. (2002). Iraq's burdens: Oil, sanctions, and underdevelopment. Greenwood Publishing Group.

Al-Shammari, M., & Al-Halaq, S. (2016). Determinants of bank deposits in Kuwait. Asian Economic and Financial Review, 6(2), 76-90.

Arcand, J. L., Berkes, E., & Panizza, U. (2015). Too much finance? Journal of Economic Growth, 20(2), 105-148.

Ayyagari, M., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2016). Who creates jobs in developing countries? Small Business Economics, 43(1), 75-99.

Beck, T., Büyükkarabacak, B., Rioja, F. K., & Valev, N. T. (2012). Who gets the credit? And does it matter? Household vs. firm lending across countries. The B.E. Journal of Macroeconomics, 12(1), 1-44.

Bernanke, B. S., & Blinder, A. S. (1988). Credit, money, and aggregate demand. The American Economic Review, 78(2), 435-439.

Bernanke, B. S., & Gertler, M. (1995). Inside the black box: The credit channel of monetary policy transmission. Journal of Economic Perspectives, 9(4), 27-48.

Cecchetti, S. G., & Kharroubi, E. (2012). Reassessing the impact of finance on growth. BIS Working Papers No. 381, Bank for International Settlements.

Choudhury, M. A., Al-Sahlawi, M. A., & Khadduri, W. (2018). Financial deepening and economic growth in Saudi Arabia. The Quarterly Review of Economics and Finance, 70, 271-285.

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2017). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. World Bank Publications.

Goldsmith, R. W. (1969). Financial structure and development. Yale University Press.